بلغ

الحميدي بل نقله ابن تيمية كما تقدم عن أهل الحديث قاطبة
قوله إن ما استثناه من المواضع قد أجاب العلماء عنها
ومع ذلك ليست بيسيرة بل هي كثيرة جمعتها مع الجواب عنها
في تصنيف **أقول** كانت مسودة هذا التصنيف ضاعت
وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يرجعها إلي فلم أظفر
بها ثم حكى لي ولده أنه ضاع منها كراسات أولاً فكان ذلك
سبب إهمالها وعدم انتشارها **قلت** وسعي الاعتماد
ضد ما لعلها اشتملت عليه **فأقول** أولاً اعتراض الشيخ على
ابن الصلاح استثناء المواضع اليسيرة بأنها ليست يسيرة
بل كثيرة وبكونه قد جمعها وأجاب عنها لا يمنع استثناءه لها أما
كونها ليست كثيرة يسيرة فهذا أمر نسبي نعم هي بالنسبة
إلى ما لا مطعن فيه من الكتابين يسيرة جداً وأما كونه يمكن
الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناءها لأن من تعقبها من جملة
من ينسب إليه الإجماع على التلقي فالمواضع المذكورة متخلفة عنده
عن التلقي فيتعين استثناؤها وقد اعتنى أبو الحسن الدارقطني
بتتبع ما فيهما من الأحاديث المعللة فزادت على المائتين
ولأبي مسعود الدمشقي في أطرافه انتقاد عليهما ولأبي الفضل
بن عمار تصنيف لطيف في ذلك وفي كتاب التقييد لأبي علي
الجياني جملة من ذلك والكلام على هذه الانتقادات من حيث
التفصيل من وجوه منها ما هو مندفع بالكلية ومنها ما قد
يندفع منها الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد
بها ثقة من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه
فاحتمال كون هذه الثقة غلط ظن مجرد وغايتها أنها زيادة

ثقة

ثقة فليس فيها منافاة لما رواه الأحفظ والأكثر فهي مقبولة
ومنها الحديث المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي
سمع منه فيعلل بكونه روي عنه بواسطة كالذي يروى عن
سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ويروى عن سعيد
عن أبيه عن أبي هريرة رض وأن مثل هذا لا مانع أن يكون التا
بعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون تلك الواسطة ويلتحق بهذا
ما يرويه التابعي عن صحابي فيروى من روايته عن صحابي
آخر فإن هذا يمكن أن يكون سمعه منهما فحدث به تارة عن هذا
وتارة عن هذا كما قال ابن المديني في حديث رواه عاصم عن
أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ورواه يحيى
ابن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رض قال ما أرى
الحديثين إلا صحيحين لإمكان أن يكون أبو قلابة سمعه من كل
منهما **قلت** وهذا إنما يطرد حيث يحصل الاستواء في
الضبط والإتقان ومنها ما أشار به صاحب الصحيح إلى علة حديث
يرويه مسنداً ثم يشير إلى أنه يروى مرسلاً فذلك مصير منه
إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله ومنها ما تكون علته
مرجوحة بالنسبة إلى صحته كالحديث الذي يرويه ثقات متصلاً
ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعاً أو يرويه ثقة متصلاً ويرويه
ضعيف منقطعاً ومسألة التعليل بالانقطاع وعدم اللحاق قل
أن يقع في البخاري بخصوصه لأنه معلوم أن مذهبه عدم
الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء وإذا اعتبرت
هذه الأمور من جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك
مما انتقد عليه سوى مواضع يسيرة جداً ومن أراد حقيقة ذلك

بلغ

Copyright © King Saud University